26

تحديد التعقد متعدد الأطراف

العالم أصبح عالما واحدا: باراك أوباما

انْتُخِبَ باراك حسين أوباما (ولد عام 1961) رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2008. لقد كان نجاحًا حمل في طياته تعقيدًا وربما رسائل سعيدة عن الولايات المتحدة ولصالحها وعن العالم أيضًا. فمن ناحية كونه ديمقراطي، فقد مثل ذلك نجاحًا مما دل على التحول بعيدًا عن هيمنة الحزب الجمهوري الذي كانت تسيطر عليه عائلة بوش. وقد يكون ذلك تخفيفًا من السياسات الخارجية الحازمة التي نوقشت في الفصول السابقة. ومع ذلك فلم يكن التأرجح بين الحزبين مثيرًا للدهشة في حد ذاته. ربما ما كان ليثير الدهشة هو أن يكون المرشح الناجح امرأة. ومع ذلك، فقد خسرت هيلاري "زوجة الرئيس الأسبق كلينتون" في السباق لترشيح حزبها. ومن ثم فلم تكن هناك أدنى دهشة في انتخاب رجل ولكن المثير للدهشة كان الرجل ذاته. فبحلول الوقت الذي أصبح فيه بالغًا كان المشهد العالمي الذي أثر على من كانوا أكبر منه سنًا قد تغير. ففي حين ركزت أغلب التعليقات في الولايات المتحدة والخارج على أوباما كأول رئيس أمريكي من أصول أفريقية فإن هذا التصنيف قلل تعقيدات ميراثه العالمي. كونه ولد في هاواي لم يكن غريبًا في حد ذاته، ولكن والدته البيضاء (من أصول بريطانية/ أيرلندية) قابلت والده الكيني الذي كان من اللولو وتزوجته عندما كانا في جامعة هونولولو . كان الزوجان يدرسان

اللغة الروسية. كان والد أوباما قد التحق بمنحة دراسية أتت بقادة محتملين من أفريقيا الجديدة إلى الولايات المتحدة في ذلك الوقت. وبالتالي فلم يكن"سواد" أوباما سواد رجل انحدر من أجيال من "الأمريكيين الأفارقة". كان عليه رؤية ذلك بنفسه، كما حدث، عندما عمل كمنظم مجتمعي في الطرف الجنوبي من شيكاغو. لقد كان ماضيه الأفريقي حاضر أمريكي جديد حيث أتت به إلى شرق أفريقيا والتعقيدات القبلية لدولة ناشئة. لم يبق والده شخصية مؤثرة في طفولته- فقد انفصل أبواه وعاد والده إلى موطنه حيث مات في سن العشرين- ولكن زيارته لكينيا لاحقًا كانت زيارة للوطن. ثم تزوجت والدته من طالب أندونيسي أُعيد مرة أخرى إلى وطنه بعد أن انتخب سوهارتو رئيسًا في عام 1967 ومن ثم فقد ذهبوا جميعًا للعيش في اندونيسيا حيث التحق باراك أوباما بالمدرسة لمدة 4 سنوات. لم يحدث من قبل أن اعتلى رئيس أمريكي السلطة بمثل تلك الخلفية وبالتأكيد لم يكن واحدًا من خريجي جامعة هارفارد. ومن ثم فمن غير المدهش، وفقًا لروايته، أن تقلقه هويته في وقت مبكر. حمل كتابه الأول (1995) عنوان "قصة عرق وإرث". لقد أعلن نفسه مسيحيًا وإن كان قد أمضى أربع سنوات من طفولته في دولة إسلامية كبيرة وعرف عن الإسلام بطرق أخرى. لم تعلم أي شخصية عالمية أخرى في تلك المرحلة الكثير عن الدول خارج بلدها: أفريقيا وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص(كما قام بزيارة قصيرة لأصدقائه في الهند وباكستان). وكان من الواضح للغاية أيضًا أن صلاته لم تكن غير عادية فحسب وإنما كانت لديه موهبة غير عادية في الكتابة عنهم وإسقاط رؤيته على ما يكتبه. لقد جعله ذلك كله، رجل عالمي إلى درجة غير عادية. فكان المزيج الذي قدمه خاص به ولكنه وضعه عند نقطة التقت فيها العوالم واختلطت على الأقل. ومع ذلك، فماضي أسرته علمه على المستوى الشخصي مخاليط لم تنجح أبدًا. كما علم جيدًا أن الكلمات في حد ذاتها لا تحل المواقف الصعبة. لم ينتخب الشعب الأمريكي نوعًا جديدًا من الرؤساء العالميين. لقد انتخبوه لتمثيل أنفسهم والاهتمامات الأمريكية كما تصوروها. وعلى افتراض أنه يرغب في فترة رئاسية أخرى، فكان عليه أن يقنع الناخبين بأنه رئيس فعال ويمكنه النجاح في التعامل مع المشكلات الاقتصادية التي ألقيت على عاتقه عند انتخابه. وقبل عشرة أعوام، لم يتردد البيت الأبيض بقيادة كلينتون في رسم صورة لعالم متحد. فبمقدور

الولايات المتحدة تشكيل عالم أكثر سلام ورخاء وديمقراطية. استمر كتاب أوباما الثاني جرأة الأمل في (2006) الذي نُشر عندما كان عضوًا جديدًا بمجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي على هذا المنوال. ومع ذلك فسرعان ما أظلم المشهد الاقتصادي في الوطن في أعقاب الأزمة الاقتصادية. لقد شهدت الأعوام التالية صراعًا ممتدًا مع وضع متدهور في دولة سريعة الاستقطاب. لقد تغير حالها كما أشير إليه في الفصل 3 وشهدت تساؤلًا متجددًا حول ما تعنيه أمريكا وعما إذا كان الحديث عن تشكيل العالم كان مجرد تفخيم. وعلاوة على ذلك، وكما نوقش في الفصل السابق، فقد ظلت قضايا الشرق الأوسط وظلالها مستعصية. فقد لا يرغب رئيس أمريكي في أن يكون حيث كان ولكنه لا يستطيع الهرب بسهولة: وكما لاحظنا فقد بقيت إسرائيل وأفغانستان ومصر وباكستان في الصدارة. إن بإمكان أوباما توصيل رسالة للجمهور المصري في القاهرة بلهجة فريدة وترك انطباع. لقد كان هناك نوع من الالتقاء حيث تقابل الإسلام والمسيحية، والشرق والغرب مرة أخرى من خلال أمريكي من أصل أفريقي ولكنها كانت مجرد بداية جديدة. وقد تصبح سريعًا نهاية أخرى. لقد كانت مستقبلات الحساسية جميعها جيدة جدًا ولكن النقاد قالوا بأن مشاعر أوباما لم تتمكن من حل المشاكل. فقد تم تجاهل رسالة معدة بعناية أرسلت إلى جمهورية إيران الإسلامية. وباختصار، فقد أشار باراك إلى التغيير ولكن التغيير لم يمكن تحقيقه ببساطة. ومع توتر الرغبة الأمريكية كان باقي العالم عازم على المضي في طريقه. ويبدو أن القارات والدول توقفت عن افتراض أن أنظمة عالمية جديدة يمكن أن تنتج عند طلب واشنطن أو موسكو أو أي مكان آخر. لقد نشأت العوالم الآن بمزيد من الثقة من العديد من الاتجاهات.

أفريقيا: رؤية الأمل، وتعاني من مأساة

مع رؤية الأمل، والمعاناة من مأساة غورباتشوف، التي ذكرت في الفصل الأول، فلم يذكر أفريقيا بين القوى الكبرى في العالم التي رأى أنها ستنشأ. وبالفعل لم تكن هناك دولة واحدة مثلت صوتها. ومع ذلك فقد كان هناك تغير رئيسي واحد. ففي عام 1981 ألقى أوباما البالغ حينها 20 عام أول خطاب سياسي جاد له في مؤتمر الشباب الديمقراطي يدعو

فيه شركة أمريكية إلى التوقف عن العمل في جنوب أفريقيا. وبعد مرور عشر سنوات وبعد العديد من البدايات الخاطئة بدأت في جنوب أفريقيا مفاوضات جادة لإيجاد حل بشكل رئيسي وإن لم يكن بسيط بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني. لقد كانت هناك حجة دامغة بأن المصالح المتداخلة قد وصلت إلى مانديلا ودي كليرك ومساعديهم للتوصل إلى تسوية مقبولة.

ليس بمقدور السود أو البيض الفوز في ظل الظروف القائمة أو على الأقل بثمن يدمر البلاد لجعل حياة المنتصر بائسة. ومع ذلك فهذا يبسط الأمر. لقد دوى صدى العنف خاصة في ناتال بين أنصار حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) وحزب الحرية إنكاثا (IFP) لبوثيليزي. وتم التوصل إلى اتفاق حول دستور مؤقت في نوفمبر 1993. لقد كانت القضايا التي يتعين حلها أو على الأقل التوقف لبحثها بمزيد من الدقة متعددة: ومن بينها اللغات والعلاقات المركزية الإقليمية والحقوق النقابية وحقوق الملكية وانتخاب السلطة القضائية وحياديتها وضمان التوظيف. هل كان للمجموعات حقوق أم كانت للأفراد فقط؟ لقد عقدت أول انتخابات عامة في أبريل عام 1994. وبغض النظر عن التجاوزات في التصويت والتي تنبع جزئيًا من صعوبة إنشاء اقتراع سليم فقد اعتبرت النتيجة إنجازًا هائلًا. حصلت الأحزاب الرئيسية وهي حزب المؤتمر الوطني والحزب الوطني وIFP- على 62 و20 و10 بالمائة من الأصوات على التوالي. لقد أصبح مانديلا رئيسًا للدولة وقَبِلَ تعيينه لمدة خمس سنوات(فترة رئاسية واحدة). وبالنظر إلى النتائج المروعة التي تم التنبؤ بها من قبل بالنسبة لجنوب أفريقيا فقد كان الانتقال انتصارًا ليس أن كل شيء حينها كان واضحًا وممهدًا.

سعت لجنة الحقيقة والمصالحة لجعل الأفراد من جميع الأطراف يواجهون حقيقة ما فعلوه أو سمحوا به في الماضي. وفي هذه المرحلة التقت بعض العوالم وليس كلها معًا. لقد كان لعمليات الشفاء تلك مكانها وكان لها تأثيرها في نشأة علاقات جديدة.كان هناك الكثير للاحتفال به وقد اتخذت ديموقراطية جنوب أفريقيا كمثال يحتذى به في قارة كانت الديموقراطية بها هشة للغاية. ومع ذلك فقد كانت هناك تساؤلات. كان الفوز الانتخابي

ل ANC هائلًا واستمر في الانتخابات اللاحقة. لم تكن جنوب أفريقيا دولة الحزب الواحد بمعنى حظر أحزاب المعارضة ولكن الأغلبية كانت ساحقة بحيث بدا أنه لم يكن هناك أي احتمال لتشكيل المعارضة للحكومة. وبالفعل"أن تكون في المعارضة فأنت عدو". حدث نقاش مستفيض وجدال وانقسام داخل ANC وهدد سواء أكان ذلك جيدًا أم سيئًا بتقسيمه. إن الخير الانتقالي الذي حققه مانديلا (على الرغم من أنه نفسه كان ضامنًا للخلفية) لا يمكن تكراره. أما خلفه ثابو مبيكي والذي شعر أنه محاط بمتآمرين أدنى منزلة فقد انطوى على ذاته في عزلة متغطرسة. لقد تخرج من إحدى الجامعات الإنجليزية عندما كان في انجلترا. أطيح به في عام 2007 وحل محله جاكوب زوما. لم يتخرج زوما من أي مكان ولكنه كان ذو وجود قوي. لقد غرس أسلوبًا أفريقيًا أصيلًا على الأقل في حياته الخاصة. لقد جسد أسلوبه معضلة جنوب أفريقيا بصورة واضحة. لقد منحت رئاسة مانديلا جنوب أفريقيا رصيدًا أخلاقيًا كبيرًا في العالم وقد كمنت الصعوبة في تقرير رفضها وقد أشار هذا إلى غموضها الداخلي المستمر. لقد كانت أصولها مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى واضحة " التزام تاريخي تجاه حكومة برلمانية على الرغم من اعتراف الجميع بأن البيض يتمتعون بحس قوي بسيادة القانون ومجتمع مدني قوي".

كان العام 2010 شاهدا على مرور مائة عام على كيان دولة جنوب أفريقيا- في حين لم يكن الشعور بملكيتها على القدر ذاته. فبجانب مبدأ سيادة القانون انتشرت الفوضى والجريمة والعنف في البلاد. وأثّر هذا بدوره في النظام الجديد على تسليم البضائع للأغلبية السوداء وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم "الفجوة بين التوقعات المبشرة والواقع المرير". ومن ثم تم توجيه التركيز مرة أخرى نحو محور السياسات المتعلقة بملكية الأرض أو رأس المال، التي ربما تم تجنبها خلال المرحلة الانتقالية في البلاد. مما دعا مجالا للشك بسؤال جنوب أفريقيا عن مكانتها في العالم. فلم يُرحَب تماما بدورها الأفريقي في الدول الأفريقية الأخرى ولا سيما نيجيريا، على لسان مانديلا، عندما سعى إلى التدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى. وقد حبتها أصولها ومواردها مكانة عالمية كقوة وسطى تتميز باستقرارها الواضح والجلي عن كثير من سياقات أفريقية أخرى. ولكن هل هذه

الصورة من وهم الخيال أم أنها بمثابة خيانة لما يجب أن تكون عليه دولة أفريقية بحجمها؟ أم ما زال النخبة، على اختلاف أشكالهم وألوانهم، يتشبثون ببقايا الدولة التي تأسست في الحقبة الأوروبية؟ ولم يكن هذا التساؤل يطرحه سوى شخصية عالمية كـ "ديزموند توتو". وكان قد طرحه على نفسه أولا. وهناك تساؤل آخر عما إذا صح أن يتم سؤال حكومة يهيمن عليها الحزب الوطني الأفريقي بالأسئلة التي كانت تُطرَح يوما على حكومة تسعى للحرية والنزاهة يهيمن عليها البيض. وقدمت سياسة زيمبابوي نموذجا لحالة اختبار. حيث شهد اقتصاد البلاد حالة من عدم الثبات بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي بشكل كبير واحتدام التضخم. وكان مكان روبرت موجابي كرئيس للبلاد محصنا، على الرغم من مواجهته لمعارضة متابينة من حركة تشكلت حديثا من أجل التغيير الديمقراطي. وسياسيا، إنه من الشك أن تُجرى أية انتخابات فى مكان من دون إرهاب أو تخويف. ومع ذلك، حققت حركة التغيير الديمقراطي فوزا في الانتخابات البرلمانية بفارق بسيط على الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي/ الجبهة الوطنية. في حين رفض زعيم الحركة أن يشارك في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على أساس أن النتيجة سيتم تزويرها بأي حال من الأحوال. وكانت قضية الأراضي معلقة على كل شيء، بمعنى استمرار وجود حيازات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في أيادي البيض. ولقد تغاضت الحكومة إن لم تكن شجعت على الاستيلاء بالقوة على الأراضي المملوكة للبيض من قبل قدامى المحاربين في الحرب. فيما تدهورت العلاقة بين الحكومتين البريطانية والزيمبابوية واشتعل الخلاف بين العملية العسكرية والتعويض. وبشكل متقطع، لا تزال التطورات التي تشهدها البلاد تجذب الاهتمام في بريطانيا. وقد استخدم موجابي سياسة الإرهاب والتخويف بل وبنفس القدر وجه الدعم داخليا من منطلق أنه حال دون رجوع بلاده للماضي الاستعماري.

في عام 2009 تم التوصل نظريا لاتفاق تسوية بين الرجلين والحزبين تحت ضغط دولي. ومع ذلك فبعد مرور ثلاثين عاما، لا يزال موجابي في السلطة، مع أنه منبوذ من القوى الغربية وفي نفس الوقت لا يزال يحظى بالإعجاب على نطاق واسع في أفريقيا، إن لم

يكن يسلم من الانتقاد، فهو بطل مناهض للاستعمار يكرس جهده للنهوض بشعبه. وقد وجد مبيكي نفسه في موقف غير مريح. إن من شأن الوساطة الفعالة تعزيز مكانة جنوب أفريقيا ولذا فإن تكرار إدانة موجابي ببساطة كنتيجة للانتقادات التي تأتي من بريطانيا على وجه التحديد تلغي مثل هذا الدور. حيث أنه لا يزال هناك مسائل متعلقة بالأراضي في جنوب أفريقيا نفسها. ومع ذلك إذا غضت حكومة جنوب أفريقيا الطرف عن أساليب موجابي، فيمكن أن يرسل ذلك إشارة تكون لها تداعياتها داخل جنوب أفريقيا نفسها. وقد قدمت جنوب أفريقيا / زيمبابوي صورة متناقضة للعالم خارج القارة.

وفي أماكن أخرى، في البلدان الأفريقية التي حكمتها أوربا دون استعمارها ظلت الصورة بها إلى حد كبير لقارة تعاني من الفقر والفساد والزيادة السكانية والحكومة السيئة. وقد دعمت وكالات المعونة الخارجية خلال مطالباتها بالحصول على أموال للمساعدة في تخفيف حالات الجفاف والمجاعة في أثيوبيا والصومال وفي أماكن أخرى من إيجاد تصور عالمي للقارة غير القادرة على إحداث أي تأثير خارجها ولم يكن ذلك موضوعا في الخطة. وقد كان التصور المناقض هو أن البلدان الأفريقية ما زالت منهوبة الموارد وأنها فريسة للصيادين الخارجيين، ومن بينهم يمكن ذكر الصين. وهناك إجماع خارجي مؤكد على أن المساعدات دون وجود حكومة جيدة يؤدي فقط لتغذية الفساد ولكن كيفية ظهور هذا الأخير لم تكن واضحة. ولم تكون الصورة واحدة أوثابتة في أي وقت مضى. ولقد بقيت القضية الوطنية الأساسية دون حل، عرضة للتمزق بسبب العنف، وخاصة في أعقاب الانتخابات التي ادعى منافسيه بالإنتصار فيها.

ومن الدول التي كانت تعاني أشد المعاناة رواندا، المستقلة منذ عام 1962، والتي تعاني من الصراع العنيف بين الهوتو والتوتسي على مدى فترة زمنية طويلة، والذي بلغت ذروته في عام 1994 في مجزرة الإبادة الجماعية التي نتج عنها حوالي 800000 قتيل. وفي مكان آخر نجد أن المنافسين حصلوا أيضًا على دعم من مجموعات عرقية / ثقافية / دينية محددة بدلا من التنافس أمامهم على أساس برنامج معين. ويمكن أن تكون النتيجة انهيار القانون والنظام، مع خسائر فادحة في الأرواح، حتى في تلك البلدان التي أطلق عليها في

مراحل مختلفة من فترة ما بعد الاستقلال أنها مستقرة نسبيا وكذلك مزدهرة.

وفي العالم الفرنكوفوني المتحدث باللغة الفرنسية كان هذا ما عليه الحال في ساحل العاج، وفي الدول الناطقة بالإنجليزية، مثل كينيا. هناك عدد قليل من البلدان التي لديها سيطرة مطلقة على القوة العسكرية داخل حدودها ولكن بينما كان هذا صحيحا لم يكن مؤشرا واضحا على جودة النظام. وظل الوجود العسكري الفرنسي الموجود على أهبة الاستعداد والجاهز لكي يتم إستدعائه عاملا مؤثرا في غرب إفريقيا الفرنسي. وقد عادت القوات البريطانية إلى تمزيق سيراليون لاستعادة النظام. قد فشلت بعض الدول بشكل أكثر من غيرها. وكان يشار في معظم الأحيان إلى محنة الصومال. وقد شهد القرن الأفريقي عودة القرصنة التي تشكل تهديدا حقيقيا لسفن العديد من الدول. كما شهد أيضا المجاعة المستوطنة / الجفاف. وبينما كانت هناك حالات من العودة للحكم المدني كما هو الحال في نيجيريا كان نادرا ما يتم إيجاد حلول للانقسامات الداخلية.

في عام 2011 تم الوصول لإنهاء أحد أطول النزاعات في القارة مع استقلال دولة جنوب السودان ولكن كان افتراض أن المنطقة الحدودية بينها وبين جارتها الشمالية ستكون سلمية متسرعا. ومثل هذه النتيجة يمكن اتخاذها لتكون علامة على زيادة الاستقرار، ولكن سيكون أكثر تسرعا القيام بتحديد أي توجهات واضحة ومستقرة في أي مكان. فالوحدة الأفريقية، من حيث الخطاب القديم قد فشلت. ويمكن إعادتها مرة أخرى على الأساس الأكثر نفعية الناتج عن الترتيبات الاقتصادية المحددة بين الدول على أساس إقليمي. وحتى يحدث ذلك، مع الاستثناء غير المؤكد الذي تقدمه جنوب أفريقيا، يظل التصور الخارجي بأن أفريقيا لم تقدم أي فاعل عالمي رائد.

أوروبا: فقط حتى الآن، وليس أبعد من ذلك؟

أوروبا التي يعرفها غورباتشوف باعتبارها فاعل رئيسي في العالم لم تعد أفضل على الخريطة في عام 2011 مما كانت عليه عندما تحدث عنها. فالفرضيات المعتمدة على أسسها ونشاطها الحيوي المصممة لتشكيل توحدها المقبل الضروري كانت شائعة خلال هذه الفترة. ومما لا جدال فيه أن أحداث 1989-1991 قد أعادت فتح "أوروبا" التي كانت

أجزاءها السابقة تبدوا أكثر انقساما من أي وقت مضى. وكان الجدار قد أزيل. والستار الحديدي قد بلى. والسرعة التي تم بها التحول وتوقيته غير المتوقع قد أعاق المجالس الرسمية من أن تنعكس بجدية على أمجاد وويلات الماضي الأوروبي التي ربما تدعم المستقبل. ويمكن طمس الغرب والشرق إلى حد ما ولكن ما يقرب من نصف قرن من الانفصال لا يزال يترك آثاره المؤسسية والثقافية الراسخة. وإذا كان في الحقيقة أن الأحداث في الشرق كان ينظر إليها على أنها تحرير في الغالب صحيح، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن كل شيء كان في الغرب كاملا. والوصاية الغربية، عندما تشوبها الغطرسة، يمكن مع ذلك أن تؤدي إلى نتائج عكسية والتغريب بمعناه الواسع هو ما كان مطلوبا.

ولم يكن هذا أكثر وضوحا مما كان عليه الحال في بولندا، وبفضل حجم هذا البلد والسكان والمهارة الواضحة في تحولها فقد إحتلت جزء كبير من الفضاء الأوروبي فهي الدولة الشرقية / المركزية الأوروبية الوحيدة التي تقترب من الوزن السياسي لبريطانيا أوفرنسا أوألمانيا. ليس هذا فقط. فقد كان البولنديون منتشرون في كل مكان. ومع ذلك لم يكن هناك مكان أكثر حساسية للضغط المطلوب، والذي لم يكن دائما موجود ، مما كان عليه الأمر في إنشاء المانيا الجديدة. كل هذا كان مسألة بناء الجسور وأحيانًا ما سقط بناة الجسور. وقد كانت هناك قضايا أساسية تكمن وراء الدبلوماسية والعلاقات المتبادلة. فالتوحد القادم قد قدم للجمهور في شكل هياكل وآليات محددة هدفها ضمان عدم إنغماس أوروبا مرة أخرى في الحروب بين الدول، أو ربما يمكن القول الحروب الأهلية الأوروبية. وفي عام 2007، مع مرور خمسين عاما على توقيع معاهدة روما يمكن القول أن الموقعين المؤسسين لم يكن يبدو عليهم أنهم كانوا يفكرون في الحرب مع بعضهم البعض.

وإذا كان تطور أوروبا هذا تحت أسماء مختلفة ومع تغيير المؤسسات التي أحدثت هذه النتيجة المرغوب فيها يمكن أن يكون هو المسئول عن النجاح: فكلما إزداد كلما كان الحال أفضل. وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن الدول الأوروبية لم تكن في حاجة للهياكل المؤسسية لمنعها من مقاتلة بعضها البعض. فالرعب من الحربين العالميتين كان درسا كافيا. فقد أصبحت ناضجة جدا وحكيمة جدا للقيام بذلك مرة أخرى، على الرغم من أن ذلك

سيظهر حتما للأجيال الجديدة بأنها كانت أحداث بعيدة، ولكن هذا في الآخرة. في الواقع لا شيء يمكن تأكيده بشكل قاطع بأي طريقة. والسؤال المطروح هو هل التكامل كان حدثا أم عملية، حيث تم مناقشة ذلك في عدد كبير من الندوات. فهو كحدث أكد على أنه ينبغي أن يكون هناك أوروبا محددة وثابتة – دستوريا واقتصاديا وثقافيا. ويمكن الوصول لوضعية الهضبة البيانية التي تحدد بحزم وفي جميع الأوقات ميزان القوى بين أوروبا في المركز وأوروبا من وجهة نظر قاعدة الدولة الوطنية. حيث أن الوصول لهذا التوازن يمثل إشكالية كبرى، نظرا لاتساع وتنوع وجهات النظر، ولكن يمكن وينبغي أن يتم ذلك. وقد أدى ذلك لإحداث راحة في جميع المستويات لمعرفة كيفية تقاطع وعمل طبقات صنع القرار. وكعملية عبرت عن التشكك في الجدوى أو الرغبة في محاولة تجميد العلاقات في مرحلة معينة. والتوحد المقبل ينبغي أن يكون مرنا وسائلا، ومتكيفا مع الظروف المتغيرة في أوروبا وفي العالم ككل. والغموض كان بلا شك إبداعيا، ولكن لم يكن هناك رؤية، وهدف نهائي، فأوروبا التي يمكن أن تكون قوة عظمى، وليست مجموعة من القوى والدول الصغيرة، التي لم تكن قد نسيت تماما أنها كانت قوى كبرى؟ والنقاشات قد حدث لها استقطاب بشكل أو بآخر في جميع البلدان "المؤهلة " حول هذه النقطة. وهناك أقلية، تلمع أو تخفت في جميع البلدان،لم تكن ترغب في أوروبا كحدث ولا كعملية. وقد ذكرت أن العالم المتعدد الأقطاب كان أوشك على الظهور بأي حجم كان. فـ أوروبا فقط يمكنها التحدث بشكل فعال مع الصين أو الهند. وتكامل أوروبا بهذه الطريقة كان رد فعل المخضرمين على الطريقة التي كان العالم عليها.

ومع ذلك فهناك صعوبات "الأمة والدولة والأيديولوجية والإيمان الديمقراطية والآخر". والمشروع الأوروبي خلال تطوره كان أمة تابعة وأحيانا ما كانت تثار الشكوك حول وجوده. فلم تكن هناك أمة أساسا. ودائما كانت الأمم تصنع ولا تصنع. وكانت الصعوبة أنه كان واضحا أن قطاعات واسعة من السكان الذين ربما لم يكونوا قوميين لا يزالوا بالتأكيد يعتبروا أنفسهم وطنيين. ويأتي مع ذلك الارتباط بمؤسسات معينة والتي كان لها على أصول تاريخية. فالمواطنين، على الأقل المواطنين المجادلين، يمكن أن ينزلقوا

بسهولة بين مستويات وجودهم السياسي الحقيقي ولكنهم سوف يشعرون بالحسرة إذا تم نقل عملية صنع القرار حتما في الاتجاه المركزي بعيدا عنهم. وكانت تلك مشكلة أساسية للنظام الديمقراطي. وهناك مشكلة أيضا أساسية للديمقراطية أن العملية مهما كانت ينبغي دراستها والموافقة عليها في الحقيقة بشكل ديمقراطي. وقد تختلف الدول في كيفية القيام بذلك وكيفية القيام به بشكل منتظم (الأصوات البرلمانية، الاستفتاءات أو أي شيء أخر) لكن إذا لم يتم القيام بذلك، فإن الديموقراطيات سوف تقوم بتفريغ نفسها من الأنشطة الديموقراطية دون الشعور بذلك حتى تجد أنه قد فات الأوان.

وقد أثارت كل معاهدة تالية هذه القضايا. بينما بلدان معينة، بريطانيا، على سبيل المثال تم تعريفها بأنها منشأ المتشكك تجاه الإتحاد الأوروبي وغيرها منشأ داعمي للفيدرالية، ولم تكن الصورة أبدا ثابتة. فالآراء في هولندا، على سبيل المثال، يعتقد بشكل عام أنها قد تحولت أكثر نحو اتجاه المتشككين مع مرور الوقت. والقومية من النوع السيئ، من النوع الذي يعتقد معظم وليس كل الأوروبيون الغربيون أنهم قد تجاوزوه خلفهم، قد برزت في جنوب شرق أوروبا. أو على الأقل هذا هو ما يعتقد العديد من المعلقين في أوروبا الغربية انهم قد رأوه عندما تحدثوا عن الأحقاد القديمة التي تطفو مرة أخرى على السطح مع تفكك الاتحاد اليوغوسلافي. وقد كان مزعجا بشكل خاص أن الحروب قد وصلت مرة أخرى للقارة الأوروبية التي كان من المفترض أن تكون قد اعتزلتها. وتعقيدات الولاءات – العرقية والدينية والاقتصادية واللغوية – كانت مفصلة جدا لكي يتم دراستها بعد ذلك هنا.

وقد ظهرت دول جديدة على دفعات ولكن لا تزال تزخر بالتوترات التي لم تحل بعد. أسماء جديدة، أو قديمة تم إحيائها، الآن تظهر على خريطة أوروبا – صربيا، كرواتيا، سلوفينيا، الجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأكثرها جدلية كانت كوسوفو. فما حدث خلال كل هذه الفترة، كما تم رؤيته من خلال عدسات الكاميرا بأوربا الغربية، أدى إلى ظهور فكرة أنه على الرغم من هذه كانت أوروبا، فقد كانت عالم آخر. وكانت واحدة، ومع ذلك تم استخدام حلف شمال الاطلسي عندما شن حملة قصف

على صربيا ردا على حملتها ضد كوسوفو. وقد كان مصطلح "التطهير العرقي" من العناوين النادرة. فحلف شمال الأطلسي الخارجي هذا كان مثارا للجدل. وبدا للبعض أنه تفسيرا غريبا لما تم تشكيل المنظمة للقيام به. ولكن أيضا كان هناك دفاع قوي عنه باعتباره عملا إنسانيا. وأي شيء آخر أظهرته المعارك والمجازر، وأين يمكن توجيه اللوم، فقد أظهرت الأزمات أنه لا يمكن أن يكون هناك فرضية طبيعية بأن الدول سوف تتوحد بشكل عفوي. فقد كان هناك تناقضا. فانهيار يوغوسلافيا الاتحادية ذكر المراقبون بأن الفدرالية ليست مثالية لترتيب العلاقات (على الرغم من أن اتحادا يوغوسلافيا مختلفا ربما قد يستمر فترة أطول). ومع ذلك فكانت الفيدرالية الغير كاملة للاتحاد الأوروبي قد وفرت آلية لتمكين البوسنة من العمل، وإن كانت غير مستقرة، مع وجود حكومة مركزية، ورئاسة دورية من ثلاثة أعضاء وبرلمان من مجلسين كانت مسؤوليته تنسيق الشؤون الخارجية والسياسة النقدية وكل شيء آخر تقريبا يجري إحالته إلى إثنين من الكيانات التي تكون الدولة. وكانت هناك قوة حفظ سلام للاتحاد الأوروبي ، تحت قيادة ممثل سامي خارجي، وكان من المفترض أن تجعل كل شيء تحت السيطرة.

وعلى النطاق الأوسع للشئون الأوروبية أيضا، فوجود أوعدم وجود شعور كافي بالمجتمع الأخلاقي، كان الأقرب للب الموضوع. فأي محاولة لتعريف "القيم الأوروبية"، كجزء من أي عملية دستورية، كان محفوفا بالصعوبات، وكان مؤثرا كما حدث حول الحدود المتنازع عليها بين العلمانية والمقدس. وإمكانية قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي كان مثال على ذلك حيث كان هناك طلب على الطاولة بدون قرار. وأهمية تركيا المتزايدة، اقتصاديا وسياسيا يمكن أن تقلل التنازع عليها. وكل من العلمانيين والمسيحيين، على الرغم من الخلافات بينهم يشتركون في الشكوك (ومع ذلك فقد كانت درجته تختلف في بلدان مختلفة) ولكن إذا لم تعلن تركيا بالفعل أنه سيكون إقصاء ثقافيا لـ "دولة إسلامية". في الواقع، مع ذلك، لا تزال تركيا بلد علمانية بها سكان مسلمين ، على الرغم من أنه في ظل حكم رئيس وزرائها الحالي رجب طيب أردوغان، قد توضح للدول الأوروبية الطريقة المعقولة التي يمكن بها استيعاب كل من الديمقراطية والعلمانية والدين. فواقعية

أو غير واقعية المجتمع كانت مرتبطة بطبيعة الحال بمسائل الدفاع (والسياسة العسكرية الخارجية) والوحدة النقدية (التقاسم لدرجة كبيرة في الشعور بالمسؤولية المشتركة).

وكان واضحا جدا في وقت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق أن الاتحاد الأوروبي لم يكن لديه وجهة نظر مشتركة. فبريطانيا وايطاليا واسبانيا (لبعض الوقت) أرسلت قوات مقاتلة. ولم تفعل فرنسا ولا ألمانيا، وكانت الانتقادات الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية عالية. والولايات المتحدة الأمريكية بدورها رحبت بالقوات البولندية في التحالف، وتحدثت عن أوروبا من حيث القديم والجديد. وقد عكس مستوى المساهمة وقواعد المشاركة المنصوص عليها من قبل الدول الأوروبية في أفغانستان الاختلافات في التصور. وقد ابتعد الرئيس ساركوزي عن الوجود الفرنسي التقليدي البعيد داخل حلف شمال الأطلسي. وكان حلف شمال الأطلسي في عام 2011 هو من قاد الحملة الجوية في ليبيا للدفاع عن المدنيين ولكنها أيضا أبقت على المتمردين في هذه العملية. ولم تكن عملية مشتركة من قبل جميع أعضائها الأوروبيين. وكانت بريطانيا وفرنسا، جنبا إلى جنب، تتولى زمام المبادرة. هذا، وأشياء أخرى كثيرة، أشارت إلى الأراء المعقدة والمختلفة حول ماهية مجال الأوروبيين. والحديث عن السياسة الخارجية المشتركة لم يكن بعيدا ابدا ولكن، على الرغم من الطابع المؤسسي لـ وزير الخارجية الأوروبية ، وهو المتلقي المفترض لرسائل الحماسة من جميع أنحاء العالم، لم يتم الوصول لسياسة خارجية مشتركة. وهذا لا يعني أنه لا يمكن الوصول إليها.

ولكن الأزمة المالية/ المصرفية الجارية التي حدثت في عام 2011 تسببت في إبراز واقع المجتمع الأخلاقي الأوروبي أو ربما سببا في عدم ظهوره، وكان اعتماد العملة الأوروبية (اليورو) في عام 1995 وطرحه في يناير كانون الثاني في عام 1999 بمثابة خطوة رائدة فقد أتاح لتلك العملة أن تصبح ثاني أعلى العملات الاحتياطية في العالم وثاني أكثر العملات تداولا بعد الدولار، واستخدمها أكثر من 332 مليون من المواطنين الأوروبيين. وأعربت منطقة اليورو عن اعتقادها بأنه هناك نوع من القواسم المشتركة الكافية لنجاح عملة اليورو. وفي المقابل فإنها تمثل حجر الأساس لتكامل هذا النجاح. وللوصول لتلك الغاية

فإن على الأعضاء المتعهدين بميثاق الاستقرار والنمو ضبط النظم المالية وفرض العقوبات في حالة انتهاك ذلك الميثاق. وكان من المفترض أن يتم فحص المتقدمين للتأكد من جدارتهم كما أنه من المفترض أن يقدموا البيانات الكاملة الصحيحة. ومع ذلك فإن كل أعضاء الاتحاد الأوروبي وتحديدا البريطانيين لم يعتمدوا اليورو كالعملة الأساسية (17 دولة فقط من أصل 27 هم من اعتمدوا اليورو). وقد كان ذلك النجاح الملحوظ الذي عكر صفو الماء. وكانت أزمة الديون السيادية التي استمرت من عام 2009 إلى عام 2011 سببا في تعرض أساسه للخطر حيث كان التراخي في إدارة الدين لبعض الدول مثل (إيرلندا والبرتغال واليونان بشكل خاص) سببا في دفع الدول الأعضاء لتقييم المدى الذي عنده تصبح أزمات بعض الأعضاء – مهما كانت أسبابها – بمثابة أزمة على دول الاتحاد بأكملها.

وأثناء كتابة هذا التقرير فإن الحلول –هذا وإن وجدت –يمكنها أن تتشعب في اتجاهات مختلفة، فقد خلص بعض الخبراء إلى أن مشروع اليورو قد وصل لنهايته وقد كان هذا تصورا خاطئا في البداية. ورأى البعض الآخر أن مشروع اليورو يمكنه أن يظل قائما وأنه على أوروبا أن تسعى لذلك، واستمرت الأزمة في الزيادة ولم تتوفر أي حلول واضحة. وكان انتخاب فرنسوا هولاند المدعي الاشتراكي رئيسا لفرنسا في عام 2012 سببا في زيادة التفرقة الأيدولوجية بسبب تصارع الدول الأعضاء بسبب الأزمة التي تركزت على مصير اليونان في الأساس ولكن عواقبها قد امتدت إلى أكثر من ذلك.

ومهما كانت النتيجة في نهاية المطاف فإن ما أصبح واضحا للعيان هو إشكالية طبيعة التوسط في أوروبا المعاصرة. فالوقت وحده كفيلا لمعرفة هل ستختفي تلك التوترات إذا وجدت مستويات أعلى من السياسات المشتركة، على الأقل على مستوى مجموعة معينة من الأعضاء، أو التراجع كما يقول البعض بإعادة بعض القدرات إلى الدول الأعضاء. ويدعي البعض أن أوروبا ستصبح أكثر انسجاما إن كانت أقل طموحا مما هي عليه. كيف يمكن للأحداث أن تكشف الدور الرئيسي الذي تلعبه أوروبا في العالم.

الهند: تتخطى أعلى مستوياتها

إذا كانت أوروبا التي تشمل 27 دولة سيادية –أو ربما أكثر–تصارع بشكل أو بآخر لكي تتصرف كما لو أنها دولة اتحادية فإن الهند ظهرت كأنها دولة واحدة والتي تتضمن بداخلها 28 دولة غير سيادية بالإضافة إلى بعض (الأقاليم الاتحادية). في عقود الهند الأولى كما لوحظ فإن نزاهة الاتحاد قد واجهت تحديات عديدة ولكن على الرغم من عدم اختفاء تلك التحديات بشكل كامل أصبحت "الهند" ذو سلطة رسمية بعد مرور نصف قرن، واضطر أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى التصالح مع حقيقة أنه بالرغم من توفر التعددية اللغوية ضروريا ومرغوبا فيه أيضا إلا أن اللغة الإنجليزية تظل اللغة السائدة في جوانب عدة، تجاريا وعلى المستويين الحكومي والبيروقراطي. وتظل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية التي كُتب بها الدستور الهندي (بالرغم من ترجمته باللغة الهندية مع اللغة الإنجليزية). وكان الدافع للتخلص التدريجي من اللغة الإنجليزية قويا في العقود الأولى إلا أن ذلك الدافع قد تضاءل ولكنه لم يختفي تماما، وظلت الأعمال التبشيرية الهندية بدون تغيير. وكانت تهديداتها المعتدلة تعكس درجة من الوعي حيث تسببت إثارة قضية اللغة في الوصول إلى فائدة تُذكر. وتمركز تقسيم اللغات في شبه القارة على المستوى المركزي ومستوى الدولة بموجب تشريعات مخصصة.

وكان هناك سببا آخر، حيث سجل عام 1991 تحولا ملحوظا منذ الاستقلال. فقد أبرز العلاقة الجديدة بين الهند وباقي دول العالم. وقد كان ذلك التحول ناتجا عن أزمة اقتصادية. وأفسح استخدام اللغة الإنجليزية المجال أمام الهند للتعامل مع العديد من الدول. وقد واجهت محاولة جعل الهند دولة مقيدة الاقتصاد رفضا ملحوظا من العالم بسبب ما يُعرف برخصة راج غير المستخدمة بشكل أو بآخر، وكان الرفض تحديدا بأمر قضائي من صندوق النقد الدولي الذي اضطرت الهند للجوء إليه. مانموهان سينج (1932) كان وزيرا للمالية في الفترة ما بين عامي 1991–1996، وكان سينج رئيس وزراء الهند في عام 2011 مثلما كان في عام 2004 حيث أنه أعيد تعيينه في عام 2009 مرة أخرى في أحد أكبر الانتخابات الديمقراطية التي عرفها العالم. وكان مانموهان رمزا للتعددية الجديدة.

كان مانموهان من السيخ وأول شخص غير هندوسي يصبح رئيسا للوزراء. وظلت الأزمات الناتجة عن أزمة أمريتسار -التي تمت مناقشتها مسبقا-جارية مع أن من يمثل واجهة الهند الآن هو من أصل سيخي من أمريتسار. درس مانموهان في جامعة البنجاب في مدينة شانديغار العالمية كما أنه تميز كطالب للاقتصاد في جامعة كامبريدج وطالبا في الدراسات العليا من جامعة أكسفورد في كندا.

وكان موضوع أطروحته عن دراسة التجارة الخارجية للهند. وحصل على خبرات دولية أخرى من الفترة التي عمل فيها في هيئة الأونكتاد أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الفترة ما بين عامي 1966 و1969. لم يكن مانموهان سياسيا تقليديا وكان من أكثر الجوانب غير اللائقة في السياسة الهندية هي الوساطة في السلطة والتي امتدت إلى داخل نطاق الكونجرس التي تسيطر عليها أرملة راجيف غاندي. ولكن مع مرور الوقت أصبح مانموهان أكثر من كونه تكنوقراطي (أي من يمارس السلطة على أساس أكاديمي). وانطلق الاقتصاد الهندي نحو القمة ووصل إلى معدلات لم يسبق لها مثيل. وأخيرا حققت ثاني أكثر دول العالم ازدحاما بالسكان التي بلغ عدد مواطنيها 1210 مليون مواطن في عام 2011 نجاحا اقتصاديا بالرغم من أن دول جنوب شرق آسيا التي تعتبر أقل تعدادا بإمكانها أن تكون أفضل، حيث أن بإمكانها أن تتميز وتظهر ريادتها التكنولوجية أمام العالم.

ويمكن اعتبار الهند ككل كمجموعة مترابطة من التقدم الذي يظهر على هيئة أشكال مختلفة. فقد اشترك فيها تطور العالم الأول جنبا إلى جنب مع فقر العالم الثالث، فوصلت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عموما إلى نسبة 75٪ بحلول عام 2011 وأخفى ذلك الاختلافات الكبيرة بين الدول (مثل الفرق بين كيرلا التي جاءت في المقدمة وبهار التي أتت في المستوى الأخير). ولكن اختفت الروح الهندية رويدا رويدا. وتعايش ميراث غاندي السلمي مع أحد أكبر الجيوش الموجودة في العالم والتي كانت معداتهم تلعب دورا مهما في واردات الهند، سواء كانت تلك الواردات من روسيا أو من إسرائيل تحديدا.

وتسببت التكتلات الصناعية الهندية في صناعة الاستحواذات الأوروبية وتحديدا من بريطانيا وأصحابها الأثرياء من باقي القارات. وبدا تعزيز التنمية الهندية في تلك الظروف التزاما غير مدروس كما ارتأت بعض الأطراف الخارجية، ووقفت العديد من الشخصيات الهندية أمام ذلك التعزيز.

وتابع ظهور الهند الجديدة نوع من الهدوء والمواقف المترسخة من عدم الانحياز المتأصل التي كان يمر العالم بها أو التي قد ولَّت بالفعل. ومن الممكن أن تحافظ الهند على علاقاتها أو تطورها عالميا بتطوير علاقات ثنائية الجانب مع القوات العظمى سواء كانت روسيا أو الولايات المتحدة أو الصين حسب حاجتها بدون اللجوء إلى الحزم الأيدولوجية. وكانت زيارة الرئيس جورج دابليو بوش إلى الهند في مارس عام 2006 أحد تلك العلامات الدالة على تطور العلاقات بالإضافة إلى التوصل إلى اتفاقية للموائمة على الشؤون النووية. وكانت زيارة مانموهان سينج إلى الصين في عام 2008 (ردا على زيارة هو جين جين تاو إلى دلهي قبلها بعامين والتي تزامنت مع مناسبة إعادة فتح معبر رئيسي بين الدولتين والذي كان مغلقا لأكثر من أربع عقود). وأصبحت الحركة التجارية للدولتين العملاقتين ذات أهمية كبيرة لكليهما وللصين بالتحديد. ولكن تلك الشراكة الآسيوية لم تستطع أن تحل المسائل الحدودية الخاصة بجبل الهيمالايا كما لم تستطع أن تتخلص من الشوكة التي كان سببها زيارة الدالاي لاما للهند. وظلت الهند بارزة في الاتحادات الإقليمية في جنوب آسيا. إلا أنها لم تتدخل بأي شكل من الأشكال في الصراع العسكري في سريلانكا حيث أنها انتقلت إلى قمة هزيمتها لانفصال التاميل عنها. فلم تكن تلك المسألة هي بؤرة الاهتمام الآسيوي.

واستضافت مدينة دلهي القمة الهندية الأفريقية في أبريل عام 2006 التي حضرتها 15 دولة أفريقية. وقد كانت الهند في مثواها الأخير أمام شرق أفريقيا وكان لابد من إقامة علاقات جدية جديدة تتميز بالحساسة. وكانت الهند تمثل دورا مهما لجنوب أفريقيا. فمن الممكن أن تصبح أفريقيا الجنوبية شريكا مناسبا للهند وأيضا العكس. وفي عام 2011 كانت الحكومة البريطانية مهتمة بتجديد العلاقات مع الهند التي أصبحت في أوج مجدها.

وبمرور الوقت قام رئيس الوزراء الهندي بزيارته الرسمية الأولى لواشنطن لمقابلة الرئيس الأمريكي الجديد في عام 2009 لنقل الخبرات العمرية الآسيوية للرئيس الشاب الذي كان أمريكيا من أصل آسيوي.

ولم تكن الهند تنعم بذلك الكم من الراحة والهدوء، ولكنها كانت تعج بالإرهاب أيضا. فقد ذاع صيت الهجمات التي حدثت في فندق مومباي في عام 2008 وانتشر عالميا، ولكنه حادث واحد من أصل عدة حوادث. وهناك أيضا أحداث العنف التي حدثت في الهند الشرقية والوسطى في الناكساليت، كما أن قضية كشمير لا تزال قائمة. وفي الواقع ولد مانموهان فيما أصبحت تعرف بباكستان ومن ثم انتقلت عائلته للجهة الشرقية عند منطقة الحدودية.

يمكن تحديد حجم الجيش الهندي في حالة حدوث جولة أخرى من الصراع مع باكستان. فقد نجحت الطقوس المعقدة التي كانت مطلوبة لتقليل الخلافات الهند باكستانية في تحقيق الهدف المرجو منها في آخر الأمر ولكنها استغرقت الكثير من الوقت. ولكن ظلت كشمير تتأرجح على حافة الصراعات المستمرة، حيث أن العلاقة المعقدة والمتأرجحة بين باكستان وأفغانستان -أو بالأحرى بين الأفغانستانيين والباكستانيين - فرضت على الهند أن تقدم يد العون جزئيا.

حامد كرزاي (1957) المتعدد اللغات هو رئيس دولة أفغانستان. بدأ مسيرته المهنية الصعبة ذو الجوانب المتعددة كطالب ماجيستير في جامعة (شيملا) الهندية. في أكتوبر عام 2011 وقَّع كرزاي اتفاقية مع مانموهان سينج. وكباقي الاتفاقيات التي وقعها كرزاي سواء مع الدول المجاورة أو النائية فإن تلك الاتفاقية لم تكن ضد صالح أي دولة أخرى على حد قوله. وعلى الرغم من أن الهند ثالث أكبر دول العالم الإسلامي من حيث التعداد السكاني المسلم إلا أنها نجت من الاضطرابات القائمة في العالم الإسلامي. فقد شاركت مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية رؤيتها بأن تُصبح دولة بوليسية على أساس مراقبة مواطنيها وحماية أمنهم. وعلى الرغم من ذلك فإنه في عام 2011 وبالرغم من الانتخابات المذهلة التي أحاطت به فإن مانموهان سينج البالغ من العمر ثمانين عاما كان بإمكانه أن

ينجح في حماية الهند بشكل أكبر والحفاظ على موقعها بين دول العالم بشكل أفضل مما كانت عندما دخل وزارة المالية في وقت سابق منذ عشرين عاما.

وقد تعارض تقدم الهند الجديدة مع بنغلاديش، وربما لا تتحقق معظم التكهنات القائمة التي حامت حول مستقبلها فقد ارتفع معدل الإنتاج الصناعي والزراعي، ولكن لم يكن هناك بدا أو مفرا من تعرضها للكوارث البيئية. كما أنها لم تكن قادرة منذ عام 1991 على تحقيق النظام السياسي الذي يجعلها تهرب من التأرجح بين الحكم المدني والعسكري. وكانت جنوب آسيا تفوق الهند بلا شك ولكنها لم تستطع السيطرة على جنوب شرق آسيا أيضا. وهنالك إندونيسيا التي كانت تؤكد على مطلبها لكي تظل قوة عظمى بحد ذاتها. ولكنها مازالت تعاني من قضايا الجزر البينية وقضايا الإرهاب التي يتسبب فيها السكان الأصليين التابعين لتيارات إسلامية أكبر. ولم تكن الديمقراطية المطروحة مثالية آنذاك ولكنها عكست صورة الدولة الحرة والمنفتحة والتي تتمتع بالنجاح الاقتصادي عما كانت عليه عندما كان الرئيس الأمريكي يتلقى تعليمه هناك في أواخر الستينيات. وبالنظر إلى عدد سكانها فإنها تمتلك ثقلا عالميا لا تمتلكه بعض دول جنوب شرق آسيا التي بدورها حققت نجاحا اقتصاديا. وكانت تلك هي الفترة التي شهدت عودة ظهور فيتنام والبعد التدريجي عن اهتمامها بالشؤون المحلية والإقليمية الخاصة بها والتي نبعت من الفترة التي ظهرت فيها وكأنها مركزا للصراعات الدولية. كما أنه من السهل أن يتحول النجاح إلى فشل طبقا للغة الاقتصادية. فعندما صرح البنك الدولي في عام 1993 أنه يبدو أن هناك معجزة قد حدثت في الشرق الآسيوي. وأصبحت كلا من سنغافورة وماليزيا وأستراليا وتايلاند والهند وإندونيسيا ضمن الدول الواحد والعشرون ضمن أكبر الدول المصدرة في العالم. وبالرغم من ذلك وبالرغم من تنوع واختلاف وجهات النظر يمكن اعتبار الهند قوة عالمية.

البرازيل: التقدم؟

من الممكن القول أن برازيليا – عاصمة البرازيل الحالية – نشأت من لا شيء إذ أنها حلت محل ريو دي جانيرو عام 1960؛ فمن البداية صُممت هذه المدينة لتكون المركز

الإداري للبلاد بهدف تحفيز الجهة الشمالية الشرقية، إلى حد ما، واستدراك الخلل المتعلق بكيفية توزيع السكان. وقد مثل عدد سكان هذه المدينة (في عام 2010) الوجه الحقيقي للبرازيل؛ حيث يمثل البيض 50٪ من كثافتها السكانية، و45٪ من ذوي البشرة الحنطية "مختلط – القوقازيين" و5٪ من السود (هذه النسب تقريبية)؛ أما من هم من أصول أسيوية أو من الهنود فلا تتعدى نسبتهم نصف في المائة من نسبة السكان. وينتمي معظم سكان برازيليا إلى الطائفة الكاثوليكية إذ أن نسبتهم مقارنة بمن ينتمون إلى طائفة البروتستانت 3:1. ومع أن برازيليا قد تجاوزت تصورها الأساسي بسرعة كبيرة كونها عاصمة إدارية للبلاد، إلا أنها لا زالت تمثل الابتكار فقد استضافت هذه المدينة ابتداء من العقد التالي لعام 2011 عددا من الاجتماعات من أجل خلق تحالفات جديدة والدخول في عوالم جديدة. منذ ذلك الحين توالت الإعلانات والدعوات لأسباب أخرى غير متعلقة بكرة القدم ورأت البرازيل أنها بأخذها لزمام المبادرة قد أعطت أمريكا اللاتينية منبرا عالميًا.

في شهر يونيو (حزيران) لعام 2003م، عقد وزراء خارجية كل من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا اجتماعًا أسموه "اجتماع الرواد" لثلاث دول من الدول النامية التي كانت نشطة على المستوى العالمي، كما أنهم أطلقوا على أنفسهم بعد ذلك لقب "الديمقراطيات المتذبذبة". بالنسبة لوضع دولة البرازيل، يعتبر هذا التذبذب نوع من أنواع الإبداع لأنها منذ خمسة عشر عاما مضت كانت قد أعدت دستورا ينص على الانتخابات الرئاسية المباشرة بعد فترة طويلة من الحكم العسكري الاستبدادي. وقد استقال أول رئيس محافظ تم انتخابه على هذا الأساس من منصبه في عام 1992 بعد أن تم اتهامه بقضايا فساد، كما تم اعتماد عملة جديدة للبلادة في عام 1994 بناء على الدولار الأمريكي؛ وقد أعطى هذا الأمر فرصة للبرازيل للإفلات من التضخم الخطير الذي كانت بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية عرضة له. وكان مهندس هذه الخطة فرناندوكاردوسو الذي خدم لفترتين رئاسيتين متتاليتين للعمل على نجاحها. وعلى الرغم من ذلك، تعرضت العملة مرة أخرى لضغط شديد بحلول انتخابات عام 2002 (بعد أن تخلفت الأرجنتين عن سداد ديونها).

وبشكل عام، يبدو أن أمريكا اللاتينية تمر بفترة أخرى من الاضطراب الاقتصادي والمالي المستمر للتحقق من الفترة التي تبشر بالنمو المستمر. وقد فشل المرشح الذي تم اختياره ليخلف كاردوسو في انتخابات عام 2002 أمام زعيم حزب العمال والنقابي (لولا – المولود في عام 1945) حيث أنه خدم لفترتين متتاليتين حتى شهر ديسمبر بعدما أكدت روسيف التي كانت ملازم أول لديه أنها سوف تستمر في برنامجه بعدما ربحت الانتخابات الرئاسية التالية. وينتمي كلا من لولا وروسيف، هم ومن في دوائرهم، إلى اليسار أو الماركسيين وفقًا لأي وصف ولكنه لم يعد هناك ما يُسمى بالـ " العالم الشيوعي" بعد عام 1991 حتى يتقرب منه أو يتبرأ منه أحد.

أدى النمو الاقتصادي إلى اكتمال إجراءات الإصلاح الاجتماعي المرحب بها، كما أنه أدى إلى تغيير وضع البرازيل من دولة مدينة إلى دولة دائنة، كما أن ثراء البلاد وتنوع مصادرها أدى إلى استمرار سيرها على الطريق الصحيح. وقد نضج العنصر الأيدولوجي في الخليط الديمقراطي الخاص بفترة حكم (لولا)، كما أن نجاحه ونجاح بلاده قد أزال أي ميل إلى تقليد النظام القديم في كوبا أو الأنظمة الأكثر حداثة. وقد فشل البديل العالمي الغني بالنفط الذي وضعه الضابط العسكري السابق وقائد الانقلاب الفاشل والفائز بالانتخابات الرئاسية لعام 1998 (هوجو تشافيز) ضد الرأسمالية الشمالية لأنه صمم على البقاء في موقعه بالرغم من عدم وجود أي تأييد شعبي.

تمتلك كل من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا عاملا مشتركا مهما إلا وهو كبر مساحة أراضيهم؛ فالبرازيل – التي تعتبر دولة اتحادية – تمتلك عدد ولايات أقل قليلا من تلك التي تمتلكها دولة الهند وقد واجهت تلك الدول الثلاث تحديًا هاما للغاية ألا وهو الحفاظ على وحدة أراضيهم، وقد أعلنت هذه الدول في بيان مشترك عن تطلعاتها التي تتوقعها. وعلى الرغم من أن هذه الدول بعيدة جغرافيًا عن بعضها البعض (من الجنوب للجنوب) إلا أن قيمة اجتماعهم مع بعضهم البعض كانت أكثر قوة وأهمية عن تلك الاجتماعات الكبيرة الواهية في الماضي. ويعتبر الاجتماع المنعقد في عام 2003 هو الأول من ضمن سلسلة اجتماعات مستمرة في جميع الدول التي تشمل رؤساء حكومات (عُقدت

القمة الرابعة في شهر أبريل لعام 2010). وتناقش اجتماعات هذه الدول القضايا العالمية الحالية والتطورات في المناطق التي يعتبرونها ضمن منطقتهم مثل مدغشقر، وغينيا وهاييتي. وعلى الصعيد العالمي، ما يغضب هذه الدول الثلاث أن الأمم المتحدة – باعتبارها منظمة دولية – لازالت تتحدث عنهم في مجلس الأمن باعتبارهم دول نامية تفوقت عليها الكثير من الدول. وبالرغم من أن الإصلاح في هذه الدول الثلاث تعيقه العديد من الأشياء إلا أنهم شاركوا فيما يُسمى بمجموعة العشرين وقد بدا أن مكانة هذه الدول الثلاث آخذة في التطور لدرجة أن الحكومة الائتلافية البريطانية (عام 2010) قامت بحجز العديد من تذاكر الطيران لهذه المناطق.

في ختام اجتماعها مع الدول العربية وجنوب أفريقيا أعلنت البرازيل في عام 2005 أن توجهاتها الخارجية تحتوي على عناصر أخرى، كما تم تحديد المناطق الإقليمية الثنائية المتعاونة وتم قطع وعود بعمل متابعات دورية. وقد أرضت البيانات العالمية كافة الأطراف المشاركة (حرصًا على سلامة السودان وملكية مالفيناس "جزر فوكلاند"). أما في عام 2010، قامت البرازيل باستضافة القمة الأولى لقادة دول الاتحاد الكاريبي (CARICOM) وقد انتهت هذه القمة باتخاذ مجموعة من القرارات متعلقة بالتعاون المتزايد بخصوص السياحة، والتجارة ، والمناخ والتعليم والثقافة بهدف تقريب الجزر الناطقة باللغة الانجليزية من أمريكا اللاتينية. في واقع الأمر، انتشرت في هذه السنوات العديد من المنظمات الإقليمية التي تحوي العديد من المشاركات والاستثناءات التي تعكس الخلاف الشخصي والأيدولوجي المستمر، كما تجدر الإشارة إلى أنه تتواجد أمانة للبلاد الأيبرية الأمريكية مقرها مدريد من أجل العمل على لم شمل الأسر. ويتضح من هذا كله أن بلاد أمريكا اللاتينية تستطيع أن تصنع لنفسها موقعًا مميزًا بمنأى عن أمريكا الشمالية ، وعلى الرغم من أن مكانة منظمة الدول الأمريكية قد تضائلت (خصوصًا في الجنوب الذي كان تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا التي انضمت عام 1990. وقد حاولت منظمة الدول الأمريكية إعادة إحياء هيبتها السابقة عن طريق تبني الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية في عام 2001 الذي يحدد نوع الديمقراطية الذي سيتم

تطبيقه ومراقبته، ولكن تكمن صعوبة تطبيق الديمقراطية في أن عدد قليل من الأعضاء لا يزال يعرض الفئات النموذجية التي تم تحديدها وهذا قد يشكل مفارقة غير جيدة؛ فقد خسر الحزب الذي يحكم المكسيك – جارة الولايات المتحدة الأمريكية – منذ عام 1929 في الانتخابات الرئاسية المنعقدة عام 2000 وقد أدى ذلك إلى تراخي سلطات الحزب مما أدى إلى تعزيز التعددية الديمقراطية ولكنه في نفس الوقت أدى إلى زيادة احتمالية دخول بارونات المخدرات وإزداد تهديد العصابات للمدنيين وقد أظهرت انتخابات 2006 هذا الأمر وجعلته جليا إذ أن البلاد (المكسيك) كانت مقسمة ما بين اليمين واليسار حول من منهما يمكنه تقديم أفضل طرح للمشاكل المتنامية.

وبالتالي؛ كان هناك العديد من الطرق التي دخلت من خلالها أمريكا اللاتينية إلى عالم الدول الساعية للتقدم ولكنها لم تفعل ذلك بشكل موحد (بانتظام) ولا وفق جدول أعمال مشترك وهذا كله بسبب تنوعها المستمر واقتصادها المتأرجح وديمقراطيتها المتذبذبة المحفوفة بالمخاطر.

الصين: هبوب رياح الشرق العاتية.

في مايو 1990،قام الرئيس الصيني يانج شانج كونج بزيارته الأولى، وهو أول رئيس صيني يقوم بمثل هذه الزيارة، للبرازيل (في جولة زار خلالها المكسيك وأوروغواي والأرجنتين وشيلي). وعلى مدى العقدين التاليين قام العديد من القادة الأجانب بزيارتهم الأولى للصين أو العديد من القادة الصينيين الذين قاموا بزيارة أجزاء من العالم لم يسبق لهم زيارتها. وبالطبع عملت الأنشطة الدبلوماسية التي تقوم بها السفارات على إتمام دور هذه المناسبات رفيعة المستوى وفي بعض الحالات كان ذلك سببًا في إقامة العلاقات الدبلوماسية للمرة الأولى. وفي أغسطس 1990، على سبيل المثال، أصبح رئيس الوزراء لي بينغ أول من زار إندونيسيا من زعماء الصين منذ 25 عامًا. وفي نوفمبر عاود زيارة سوهارتو وقضى بها نفس الفترة. وقد قام لي بينغ بزيارة سنغافورة واتفق مع رئيس وزرائها لي كوان يو على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. لاحقًا وفي نفس العام قام لي بينغ بزيارة ماليزيا والفلبين ولاوس سريلانكا. وفي وقت سابق من العام، قام بزيارة

موسكو وهي الأخرى تعد الزيارة الأولى منذ 26 عامًا لزعيم صيني. وتعد زيارة لي بينغ للهند هي أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء صيني منذ 1960. زَخرت القائمة بالزيارات خلال هذه الأعوام وزادت الزيارات فيما بعد. وتزاحم الملوك والرؤساء ورؤساء الوزارة ووزراء الخارجية ووزراء التجارة للحصول على مكان وانشغلوا بتبادل الدعوات. أقيمت دورة الألعاب الأسيوية في بكين 1990، وأتاحت الصين للدول المجاورة الفرصة لرؤية إنجازات الصين بأنفسهم. فازت الصين حتى الأن بأكبر عدد من الميداليات.

وقد كانت الصين في حاجه للفوز بميداليات دولية، إلا أنه سرعان ما تسببت أحداث يونيو 1989 في بيكين في نزع الفتيل. ومباشرة علقت الولايات المتحدة الأمريكية جميع الزيارات بين كبار المسؤولين في الجيش الأمريكي والمسؤولين العسكريين في الجيش الصيني، وغيرها من التدابير. وأرجأ البنك الدولي النظر في منح القروض الجديدة للصين. وفي يوليو أدان قادة مجموعة الـ 7 بباريس القمع الموجه لحركة مناصرة الديموقراطية. ومُنح الدالاي لاما جائزة نوبل للسلام عام 1989. وكان من الممكن الإدلاء بالمزيد من البيانات الأجنبية القوية التي تدين ذلك. وفي الصين صرح رؤساء الأحزاب بضرورة قمع الحركات المضادة للثورة. وبعد مضي خمسين عامًا على الثورة، أعلن جيانغ زيمين (1926) بمحاولة القوات الدولية المعادية لتفويض النظام الاشتراكي بالصين. وقد أصبح رئيسًا للبلاد في 1993.

لم تمض سوى بضع سنوات قبل هذه الاستجابات الخارجية العقابية لأحداث 1989، ولم تمثل تلك الردود سوى بوادر لتتلاشي، واتصالات لاستئناف التعددية في جميع أنحاء العالم، ولاسيما مع جيران الصين. وأجري تسوية الخلافات فيما يخص التطبيع مع فيتنام، على الرغم من استمرار النزاع حول ملكية الجُزر. وكان من الممكن أن تفتح البعثات التجارية لسول مجالًا للتواصل مع كوريا الجنوبية(وجهت الدعوة لكل من كوريا الشمالية والجنوبية لحضور الألعاب الآسيوية). ونادرًا ما مضى أسبوع بدون تقارير الناشئة عن مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي يتم إنشائها في جزء من أجزاء الدولة. أعلن العلماء من الأكاديمية الصينية للعلوم أنها، باستخدام تقنيات الاستنساخ، قامت بتطوير مضغة

للباندا العملاقة. يمكن إنقاذ الأنواع المهددة بالانقراض. وهنا تكمن الاستعارة. ولم تعد الصين ذاتها أحد الفصائل المعرضة للانقراض. وتعددت تصريحات أكاديمية العلوم الصينية. وفي عام 1999، حرر المؤرخ باي تشوبي التاريخ الصيني كاملا وتم نشره في 22 مجلد. ولا يوجد مجال للشك فيما يخص عظمة واستمرارية الماضي الصيني رغم الظروف المتقلبة. وفي عام 1998، قدمت أوبرا توسكا لبوتشيني العديد من الأداءات في القصر الإمبراطوري في بكين. وقد كان القائد صينيًا والدليل هنديً والسوبر انو أمريكيًا. وكانت الرسالة واضحة. فبمقدور الصين تنظيم مثل هذا الأداء لأنواع الفن الغربي دون أن يُهلكها الغرب. بنفس القدر يمكن للمسرح والأوبرا الصينية أن تجوب العالم.

كانت وتيرة التغير أخاذة. وتفشى التركيز على التعليم. تسارع النمو الاقتصادي وزاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 524 دولار في 1980 إلى 6200 دولار في 2009. وأصبحت الصين، بعد الاتحاد الأوروبي، أكبر المصدرين. وأصبحت ثالث دول العالم استيرادا (بينما كانت الصين تصدر بغزارة للولايات المتحدة الأمريكية، فلا تصنف تلك الدولة كأحد كبار موردي الصين- اليابان والاتحاد الأوروبي وكوريا وتايوان). انتشرت السلع الصينية في جميع أنحاء العالم. وذخرت بها المحلات التجارية في أوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها ولذلك أصبح الصينيون جزءًا من الحياة اليومية. وأصبحت الصين تمثل مصنع الخصومات الأكبر في العالم ولكن طموح الصين كان أن تصبح في قمة سلسلة التوريد. واضطر المستثمرين الأجانب لجلب التكنولوجيا فضلًا عن رأس المال. مما أدى إلى زيادة الفائض الصيني. وسُجل 2.5 تريليون دولار من احتياطي العملات الأجنبية. وربما يستمر ذلك الادخار فقط إذا استمر الغرب بصفة خاصة في الشراء. وعلى ما يبدو، أصبح ذلك هو المبدأ الراسخ. ولكن هل هذا عدلًا؟ ففي عام 2010 أتت ثلاث مؤسسات تابعة للصين في المراكز العشرة الأولى للشركات العالمية. وقد وجهت أحد الانتقادات الأجنبية بشأن أن الشركات الصينية المدعومة من الحزب والدولة قد توسعت خارج الصين. حيث استخدمت الأرباح المتولدة في السوق المحمية. نشطت الشركات الصينية في شراء الحديد من أستراليا والبرازيل والنفط من أفريقيا وكندا والشرق الأوسط. وقد

دفعوا أسعارًا استثنائية. وتمحورت الانتقادات الأخرى حول ظروف وساعات العمل التي يتحملها الرجال والنساء لإنتاج ذلك النجاح المعجزة. يسهل ملاحظة ازدهار الشعب الصيني على الرغم من تطورهم السريع فيما يخص عدم المساواة؟ لا يمكن إنكار التفاوت المستمر داخل الأقاليم وفيما بينها، برغم المحاولات العديدة لتصحيح هذا الخلل في التوازن عن طريق بناء مدن جديدة لم يتواجد بها أحد من قبل وربما لا يجدي ذلك الحل نفعًا. كرس الاقتصاديون وخبراء الأعمال جهودهم لذلك الحل وغيره من الموضوعات المشابهة لتحليل نموذج رأسمالية الدولة.

في الأزمة العالمية 11-2008 وُجه الكثير من الاهتمام نحو التوازن. لا يمكن إنكار إنجازات الصين عبر عقدين من الزمان. وبالطبع كان النجاح أفضل من الفشل ولكن تحقيق مثل ذلك النجاح في فتره محدودة تسبب في انحراف الاقتصاد العالمي. ومن الممكن أن تكون أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية قد مرت بالمعاناة ولكن الصين قد تلاشت هذه المعاناة عن طريق إتباع ما يسمي بإجراءات التصحيح الخاصة بإعادة التوازن لاقتصادها المحلي مما يُسهل عمل الشركات الأجنبية. لقد كان الجدال مستمرًا. وما لا يمكن إنكاره مع ذلك، أي كانت الخطوات التي اتبعتها الحكومة الصينية، فقد أثبتت نفسها كـ"مبارز رئيسي".

ولكن المسألة لم تكن تتعلق فقط بالاقتصاد. فقد تدخلت أيضًا السياسات المحلية والخارجية وقضايا الهوية الثقافية في مواجهة الصين مع العالم الخارجي والعكس بالعكس. فما زال على الصين إدارة شئونها مما يعني توضيح حدودها وتأمين حمايتها وتلبية احتياجات أقلياتها. وقد اقتضى ذلك العديد من المناقشات على فترات متفاوتة مع فيتنام وكازاخستان وروسيا وغيرها من مجاورات الصين. وعامة، واصل ذلك في إرضاء الصين. ومع ذلك لم تثمر هذه المناقشات مع مجاورات الصين بحلول لقضية التبت أو إنهاء للهجمات التي شنها اليوغور القوميين. وفي عام 1997، حدث تسليم هونغ كونغ باحتفالات ورضا الطرفين الواضح. وبمرور ما يزيد على عقد من الزمان، ظهرت ثمار الأسس الفريدة التي استندت عليها هونغ كونج. وسيم استعادة ماكاو البرتغالية خلال

فترة وجيزة. وأسفر ذلك عن قضية تايوان الشائكة التي يتعين تسويتها، بالرغم من المناقشات المتفرقة وتطورات الأجواء المحيطة، لم يُتوصل لنهاية هذه اللعبة. ولم تنتهج السياسات التايوانية الداخلية النهج المتوقع عندما فاز تشن شوي بيان التابع للحزب الديمقراطي التقدمي بصفته مرشح مستقل. وبحلول نهاية العقد عادت السيطرة للكومينتانغ. لذلك يجب أن يكون هناك اعترافًا بالصين الموحدة ولكن لا يوجد معنى لذلك ولا كيفية الوصول إليه.

وبصورة رمزية وعملية، كان لابد أن تحتل هذه الأمور المرتبة الأعلى ولكن ما يهم في الأساس كيف احتلت الصين كمبارز رئيسي مرتبتها بين باقي اللاعبين المبارزين. قيل أن لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا أهداف تجارية وطنية وأهداف أخرى ولكنه الاتحاد الأوروبي فقط من يمكنه مشاركة الصين. وبالفعل عقدت العديد من المنتديات حيث تبلورت وتطورت هذه العلاقات، على العديد من المستويات. فيكمن للصين وروسيا أن تتجنب القضايا العقائدية واللجوء للمفاوضات الخاصة بالموارد. قبل كل شيء، ومع ذلك، ما يهم هي العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. في مايو 1999، خلال حملة قصف حلف شمال الأطلسي(الناتو) في صربيا، قامت صواريخها بضرب السفارة الصينية في بلغراد وأشعلت النيران بها متسببة في سقوط القتلى والجرحى. وقد وصف السفير الصيني في الأمم المتحدة هذه الأفعال بالهمجية. اعتذرت الولايات المتحدة الأمريكية ونفت كون هذا الهجوم متعمدًا. وأيقظت تلك الوقائع المخاوف الصينية وفجرت الاحتجاجات بالشوارع. وقد تسبب الحادث الخاص في الهجوم الموجه لسيادة الدولة حيث لم يتم تفويضه من الأمم المتحدة. ولتشتيت الانتباه، أصبحت الحجة بأن كوسوفو في حاجة للحماية أكثر إقناعًا من كون هجوم السفارة متعمدًا. وبدا الحال كما لو أن الصين قد خُسف بها الأرض. وفي الشهر السابق، أدان الرئيس كلينتون في خطابه أي تطور للحرب الباردة ضد الصين. وقد دعمت القوة العالمية الشعب الصيني على تغيير المجتمع وبناء مستقبلٍ أفضل. وبعد مرور أربع سنوات، ألقى خليفته خطابًا في الصين وعلق بأن الدولة في طريقها للازدهار. ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالصين القوية والسالمة والمزدهرة.

ومع ذلك تسببت فكرة التعادل مع الصين القوية في دق ناقوس الخطر. وفي الصين تسبب وصول الولايات المتحدة والقوات الغربية الأخرى في نزع فتيل الأزمة. وظلت القوات الأمريكية مستوطنة في اليابان وكوريا الجنوبية. إذا تداعت كوريا الجنوبية فقد ينتشروا مجددًا في نهر اليالو. وأصبحت الصين محاصرة من جميع الجهات. وكانت هناك تصورات من كلا الجانبين ، ولا يمكن التخلص منهم. ومع ذلك، هل كان ينبغي أن يتم التعتيم على الإيجابيات، بالنسبة للصين وللعالم الخارجي، بشأن ما حدث على مر عقدين من الزمان.

وقد تحققت هذه الازدواجية في الحجج المستمرة التي أثارها القادة الأوروبيين والأمريكيين حول حقوق الإنسان، بالرغم من أنها لم تلفت الانتباه. وقد أُخبرت الصين مرارًا وتكرارًا أنه لابد للحرية من تدعيم الإنجاز الذي حققته الصين بدلًا من أن تقف حجر عثرة في طريقة. فيمكن للصين إنجاز ما هو أفضل من ذلك، فقد تساهلت في الرد، ولكن ينبغي عليها توخي الحذر في نقل ثقافتها الخاصة. فمن غير اللائق التفكير بديمقراطية متعددة الأحزاب فضلًا عن التفكير بدورة الألعاب الأوليمبية الصينية المصاحبة لرابطة الجأش في 2008. وقد تسبب هذا الإحساس القوي بالقومية في إثارة الاستياء تجاه أي ملاحظات واردة من الخارج. ينبغي أن تشق كل دولة طريقها. كانت هذه هي الرسالة التي وجهها بعض أساقفة الصين الكاثوليكيين للفاتيكان.

اليابان: الصراع والحيرة؟

قام الزوجان الإمبراطوريان بأول زيارة للصين على الإطلاق في أكتوبر 1992. وقد اعترف الإمبراطور أكيهيتو خلال المأدبة الترحيبية بالمعاناة الشديدة التي فرضها شعبة على الشعب الصيني وقد استنكر ذلك بشدة. وبالرغم من مُضي قرن من الزمان. فقد حدثت الزيارة بعد تطبيع العلاقات بين البلدين بعشرين عامًا. كان الأمر لا يزال بحاجة للمزيد من الوقت فالعلاقات ما زالت مُلتبسة.

ومن المؤسف، في الأوساط السياسية وما عداها، رؤية مدى الاهتمام الموجه من العالم الخارجي نحو الصين. حيث كان الاقتصاد الصيني في حالة ركود. وما بدا مثيرًا للإعجاب في النظم الحكومية الموجهة في الآونة الأخيرة أصبح الان يقود نحو الانحطاط.

وفي أعقاب صدمات النفط في تسعينات 1970 قامت الحكومة بتحصين الصناعات من قوى السوق وأعاقت المبادرة ومنعت المكاسب الإنتاجية. وبحلول تسعينات 1990 كان ذلك مكلفًا. بدأ الخبراء الاقتصاديون بالحديث عن الكساد التضخمي، ووضحوا مقصدهم من الحديث عن اليابان. وقد انعكس التحليل أحيانًا وبصورة كبيرة على المجتمع الياباني. فقد زادت أعمار السكان وأنهك الجيل الذي قاد الدولة إلى وضعها العالمي. ولم يعد واضحًا ما هي القيم اليابانية. وعلى الهامش، سعى البعض لإحياء الأساطير القديمة ولكنها لم تُجدي نفعًا. فلا يمكن أن يكون الماضي سهل المنال. فيمكن أن يبدأ مجد اليابان منذ إنجازات 1954 ولكن من الصعب أن نجد الكثير من الحماس فيما يخص الديموقراطية البرلمانية. وقد استمر الحزب الديمقراطي الليبرالي في السيطرة على السلطة منذ تأسيسه عام 1955. وكانت الطبقة السياسية متأصلة. كَثُرت الأحاديث بشأن الإصلاح البرلماني أو الانتخابي، ولم يتحقق من ذلك إلا القليل. قام الأفراد السياسيون بتكديس الائتمان والأرباح لأنفسهم بهدف بناء المشاريع في دوائرهم الانتخابية والتي اختفت بها المنافع العامة والملموسة. ولم يكن ذلك النظام غير مألوفًا في أنحاء العالم ولكن يبدو أنه يعكس الضعف الكلي للحكومة، ويشار إليه أحيانًا بالعالم الداخلي للأبواب الدوارة؛ يأتي الوزراء ويذهبوا ثم يأتون مجددًا. مرةً أخرى لم يكن ذلك فريدًا ولكن بدت الصورة العامة للدولة في حالة ركود. ومن المخزي قيام جونيتشيرو كويزومي وهو أحد الشخصيات المؤثرة بمهاجمة الحزب الديموقراطية الليبرالي فيما يتعلق بالخصخصة وتحرير سوق العمل. فمن الضروري زعزعة النظام المتصلب. ولكن تكمن المشكلة حين استعادت بعض الديناميكيات قيمتها العالية حيث حطمت ثبوتية الحيازة وتضامن الشركات والتي ظهرت كأساس للقيم اليابانية. وفي عام 2009 خسر الحزب الديمقراطي الليبرالي الانتخابات. وقد يعني ذلك مجموعة من التغيرات الجذرية بواسطة الرجال الجدد، ولكن افتقر هذا الحدث إلى الاتجاه الواضح. وبعد ذلك في عام 2011، حدثت الكارثة في شكل تدفق تسونامي ثم في مأساة محطة فوكوشيما النووية. تَفَاقم التدهور السياسي والاقتصادي. كانت الاستجابات الفردية للأزمة رائعة ولكن ساد الإحساس بفشل الطبقة الحاكمة ككل في إدراك متطلبات اللحظة، هذا الفشل الذي أنتج غيره من

المخاوف بشأن وضع اليابان الذي تمت الإشارة إليه.

وقد استمر القلق وارتبط بالجدل المستمر حول مكانة اليابان العالمية كمبارز أساسي. كانت النظامية اليابانية ملفتة للنظر. وعلى الرغم من توطد علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها كانت مليئة بالمشاكل على مر العقود. لم يكن الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الدفاع فقط ولكنه انطوي على التبعية. واقترحت الأصوات مرارًا باعتبار اليابان كنظير. ولكن إذا وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تلبية الآراء اليابانية فلن تفعل ذلك دون مطالبة اليابان بالمزيد من المساهمة بطريقة أو بأخرى. وفي المقابل، لم يكن نشر العمالة مناقضًا لقوة الدفاع الذاتي. يعتقد البعض أنه بمجرد إطلاق سراح الجيش، فستتابع الخطوات. ومع ذلك، أرُسلت القوات اليابانية خلال الفترة 1992-93 خارجًا تحت رعاية الأمم المتحدة (إلى كمبوديا) كما أرُسلت إلى غيرها لاحقًا. وقد حدث خرق أخر في عام 2004 عندما اضطرت اليابان تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية لإرسال قواتها إلى العراق كمساهمة بسيطة لتحالف الراغبين. تعد هذه الخطوة مثيرة للجدل والخلاف على المستوى المحلي ولكنها كانت ضرورية مقابل الحماية الأمريكية في غمرة كل الشكوك حول سلوك كوريا الشمالية. وباختصار استمر الجدل الأمني.

وسط كل حديث الأمم المتحدة عن الإصلاح، تطلعت اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. لم يحدث ذلك. وتدهورت العلاقات اليابانية الصينية خلال سنوات كوايزومي. وتعد الفكرة التي أثارتها المعارضة في الصين مُوَضحة لعدم استقرار الوضع. وفي عام 2011، ساهم مزيج من القضايا الداخلية والأمنية في جعل اليابان، من بين كل المبارزين الأساسيين، أكبر مسبب للحيرة في العالم حيث بدأت في الظهور منذ هزيمتها عام 1945. وقد تسببت في حيرة الدول المجاورة لها، كبيرها وصغيرها.

الفقرة الختامية

يعد العالم عام 2011 بالكاد "العالم الوحيد" الذي أراد ويندل ويكلي تصوره خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، وخلال الحروب المستمرة، هنا وهناك، حيث أنها ظهرت في

تلك الأجزاء، والصراعات المستمرة داخل الدول وفيما بينها، الأضواء المُسلطة على الشعوب والديانات إلى حد ما، فربما يوجد مغزى حيث أصبحت جميع القارات والدول أكثر إدراكًا للتعقيدات العالمية مما كانت علية عندما كتب ويكلي ذلك. ربما يخلق ذلك مشاكل عالمية كبيرة لا نستطيع حلها، ولكن ربما، أننا أصبحنا الآن نتقبلها كمشاكلنا الخاصة، أينما نجد أنفسنا.

قراءات مستقبلية – الجزء السادس

Buruma, Ian and Martgalit, Avishai, *Occidentalism: A Short History of Anti-Westernism* (Atlantic Books, London, 2004).

Crystal, David, *English as a Global Language* (Cambridge University Press, Cambridge, 1997).

Fox, J., and Sandler, S., *Bringing Religion into International Relations* (Palgrave Macmillan, Basingstoke, 2004).

Harrison, Henrietta, *China* (Arnold, London, 2001)

Heale, M.J., *Contemporary America: Power, Dependency and Globalization since 1980* (Wiley-Blackwell, Oxford, 2011).

Holden, Robert H. and Villars, Rina, *Contemporary Latin America: 1970 to the Present* (Wiley-Blackwell, Oxford, 2012).

Judt, Tony, *Postwar: A History of Europe since 1945* (William Heinemann, London, 2005).

Kettenacker, Lothar, *Germany 1989: In the Aftermath of the Cold War* (Pearson

Education, London, 2009).

Macfie, A.L., *Orientalism: A Reader* (Edinburgh University Press, Edinburgh, 2000).

Miller, Richard W., *Globalizing Justice: The Ethics of Poverty and Power* (Oxford University Press, Oxford, 2010).

Obama, Barack, *Dreams from My Father* (Crown Publishing, New York, 2004).

Pagden, Anthony, *Worlds at War: The 2,500-Year Struggle between East and West* (Oxford University Press, Oxford, 2008).

Wasserstein, Bernard, *Barbarism and Civilization: A History of Europe in Our Time* (Oxford University Press, Oxford, 2007).

Wasserstrom, Jeffrey N., *China in the 21st Century: What Everyone Needs to Know* (Oxford University Press, Oxford, 2010).